DERASAT 7/10/2011 copy 10/9/11 11:03 PM Page 1

مشاركة المرأة في مجلس الشورى ومسيرة الإصلاح السياسي في السعودية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

ضمن مجموعة من المؤشرات المتتالية والخطوات الجادة التي اتخذتها القيادة السعودية لدفع مسيرة الإصلاح السياسي، باعتباره ركيزة أساسية لتحقيق الأمن والاستقرار المجتمعيين وتدعيم قوة وتماسك المملكة، أمر العاهل السعودي الملك «عبدالله بن عبدالعزيز» يوم ٢٠١١/٩/٢٥، بمشاركة المرأة في عضوية مجلس الشورى المقبلة وانتخابات المجالس البلدية ترشحًا وانتخابًا، الأمر الذي أثار التساؤلات حول أهمية هذه الخطوة، ودلالاتها بشأن مسيرة وتجربة الإصلاح السياسي والديمقراطي في المملكة، وذلك في ظل ما أحدثه هذا القرار من انقسام بين المحللين إلى فريقين، الأول: رحب به لدرجة أن بعض القيادات النسائية في مجال حقوق الإنسان طالبت بإطلاق لقب «ملك الحقوق» على الملك «عبدالله»، والثاني: رأى أنه مجرد خطوة صغيرة على طريق الإصلاح بالنظر إلى دور مجلس الشورى الذي ينحصر في كونه دورا استشاريا فقط، وأنه إنما جاء نتيجة للضغوط التي تتعرض لها السعودية بفعل ما يسمى «الربيع العربي».

ولنكون موضوعيين، وحتى لا ننحاز إلى هذا الطرف أو ذاك، علينا قراءة الخطوات والتفاعلات التي سبقت هذا القرار لنضع أيدينا على الحقيقة.. ففي أكتوبر عام ٢٠٠٤ أعلنت الهيئة العليا لانتخابات المجالس البلدية بالمملكة أنه من حق النساء المشاركة في التصويت والترشح إلا أنها لم تضمهن إلى تلك الدورة نظرًا لعدم جهوزيتها الإجرائية، ومحدودية عدد النساء الحاملات للبطاقة المدنية.

وخلال فترة السنوات السبع الماضية – وهي فترة الدورة الأولى بالإضافة إلى عامين من التمديد – عملت الكثير من السيدات السعوديات على صقل خبراتهن واهتماماتهن بالقضايا البلدية، وطرح البرامج المساندة للانخراط في العملية الانتخابية، على أمل المشاركة في الدورة القادمة.

وفي نهاية عام ٢٠١٠ ومع التصريح بأن الانتخابات البلدية في دورتها الثانية سوف تحدد قريبًا، أعلنت مجموعة من السعوديات «حملة بلدي» المشاركة في الانتخابات البلدية، مستبقة ذلك بتنظيم برامج تأهيلية وتوعوية خلال فترة ثلاثة أشهر منذ إعلانها. وتلا ذلك عدد من التصريحات الإيجابية التي تؤيد مشاركة المرأة في هذا الشأن الذي لا ينفصل عن إمكاناتها وخبراتها، إلا أن رئيس الهيئة العليا للانتخابات، أعلن في مارس ٢٠١١ أن المرأة لن تشارك في انتخابات المجالس البلدية في دورتها الثانية نظرًا لعدم الاستعداد لذلك.

وبعد إعلان هذا القرار، أكد الكثير من النساء أن القرار بحاجة إلى إعادة نظر، خصوصًا أن عدد السعوديات يقدر بنحو ٩ ملايين امرأة حسب آخر الإحصائيات، وكذلك باعتبار أن المرأة ليست بالبعيدة عن تلك الأجواء، ولاسيما أنها دخلت خلال السنوات الأخيرة كمنتخبة ومرشحة في قطاعات مثل الغرف التجارية والهيئات المهنية كهيئة المهندسين والصحفيين واللجان العمالية للعديد من المؤسسات العامة والخاصة مثل شركة «أرامكو» السعودية، وغيرها من الجهات الأخرى، موضحات أن السنوات السبع التي أتت بين الدورتين الانتخابيتين، فترة كافية للاختبار والتفكير والتأمل والتخطيط لمشاركة المرأة في الدورة الثانية لانتخابات المجالس البلدية، بالنظر إلى أن ذلك سيسهم في تطور العمل بقطاع حيوي عبر المشاركة الشعبية التي دعا إليها خادم الحرمين الشريفين، مع التأكيد أن المرأة شريكة للرجل في بناء الوطن ورفعته وتنميته وازدهاره.

ووسط هذا الجدال، جاء قرار الملك «عبدالله» ليحسم الأمر، وينحاز إلى المرأة السعودية؛ حيث لم يعلن فقط مشاركتها في الانتخابات البلدية ترشحًا وانتخابًا، وإنما أيضًا في عضوية مجلس الشورى.

وأمام هذه الحقيقة لا يمكن سوى القول إن قرار الملك بمشاركة المرأة في عضوية مجلس الشورى وانتخابات المجلس البلدي لا علاقة له من قريب أو بعيد بما يسمى «الربيع العربي»، أو بأي ضغوط خارجية مورست على المملكة لاتخاذه، فكما هو واضح أن التفاعلات الخاصة بتوسيع قاعدة المشاركة السياسية تعود إلى عام ٢٠٠٤.

○ الملك عبدالله بن عبدالعزيز أثناء إلقاء خطابه أمام مجلس الشورى السعودي.

ويدعم من الحقائق السابقة، أنه لم تكن هذه هي المرة الأولى التي ينتصر فيها الملك «عبدالله» للمرأة السعودية ويدعمها، فقد منحها الفرصة في جميع المواقع المختلفة، وذلك انبعاثًا من ثقته بها وبقدرتها في المساهمة في مسيرة التنمية جنبًا إلى جنب مع الرجل؛ إذ أصبحت للمرأة مشاركات فعّالة في «الحوار الوطني» من خلال عقد المنتديات ودورات التدريب ونشر ثقافة الحوار في الأسرة والمجتمع ككل، كما صدر مؤخرًا قرار رائد بزيادة عدد المستشارات غير المتفرغات في مجلس الشورى من ست «عضوات» إلى ١٢ «عضوة».

وأيضًا تم تعيين عدد من النساء في وزارات ومرافق حكومية ومراكز مرموقة، مثل تعيين أول امرأة في مرتبة نائب وزير التربية والتعليم لشؤون البنات، وتعيين مديرة لجامعة الأميرة «نورة بنت عبدالرحمن» للبنات، وتعيين أول امرأة تشغل منصبًا قياديًا كمساعد لأمين جدة لشؤون تقنية المعلومات بالأمانة، كما أُستحدثت أقسام للنساء في السلك العسكري مثل الجوازات والسجون، وكذلك قسم نسائي في الدفاع المدني ومكافحة الحرائق.

وفي إطار سياسة وزارة التربية والتعليم المتعلقة بتأنيث الوظائف التعليمية القيادية وفق الهيكل التنظيمي الجديد للوزارة، استحدثت بعض العمادات في سياق فصل المهام لتيسير المهمات وتحديد المسؤوليات لضمان سرعة الإنجاز، فقد تم تعيين خمس عميدات في مناصب قيادية بوكالة كليات البنات، التي تضم ١٠٢ كلية في مختلف مناطق المملكة.

وفي مجال المحاماة، تم مؤخرًا تخريج أول دفعة متخصصة في القانون، من كلية الأنظمة والعلوم السياسية بجامعة الملك سعود، وعددهن ٤٩ طالبة.

وبناءً على التقارير التي أفادت أن عدد السجلات التجارية المملوكة للسعوديات في عام ٢٠٠٩، بلغت نحو ٤٠ ألف سجل، أي بزيادة نحو ٧٧٪ على عام ٢٠٠٧، في حين وصل مقدار أرصدة النساء السعوديات إلى نحو ١٠٠ مليار ريال ٢٠٠٧، فقد قامت وزارة التجارة بفتح أقسام نسائية في الغرف التجارية لإلغاء الحاجة إلى الوكيل، كما افتتحت أيضًا قسمًا نسائيا بالمنطقة الشرقية ليسهم في التسهيل على سيدات الأعمال استخراج السجل التجاري وإجراءات ومتطلبات كل نشاط تجاري.

وبعد ظهور سيدات الأعمال السعوديات في المحافل العالمية ممثلات لبلادهن بشكل مشرف بدأت الخطوات داخل وزارة الخارجية منذ عام ٢٠٠٥ لإعداد وترشيح عدد من السيدات البارزات لتولي مناصب رفيعة في الوزارة، من بينها وظائف بدرجة سفير أول مرة في تاريخ المملكة.

وبخصوص من يقلل من أهمية هذا القرار ويعتبره سياسيا وليس نتيجة تغيير في الثقافة المجتمعية، يمكن القول إن هذا القرار جاء بعد التشاور مع كثير من علماء الدين ووفق الضوابط الشرعية، كما أشار العاهل السعودي في خطابه الذي تضمن قرار المشاركة، ومن الممكن أن تلعب مثل هذه القرارات السياسية أو «القوانين» دورًا إيجابيًا كأداة للتحرر ووسيلة جيدة لتحقيق العدالة؛ ولاسيما أن نهاية «تجارة الرقيق» أو العبيد في كل من أوروبا وأمريكا، لم تأت لأن الثقافة الغربية تغيرت، وإنما لأن الغرب غير قوانينه أولاً، فالكثير من الحلول للمشكلات الثقافية المزمنة والمعقدة هي «سياسية» و«قانونية» في المقام الأول.

وكل ذلك يؤكد أن المملكة أصبحت مدركة أنها في حاجة إلى مواكبة الوجود الفعلي للمرأة على الصعد: العلمية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية، بمزيد من أشكال التمكين ومظاهره، أكثر من حاجتها إلى تحسين صورة مشاركة المرأة في المجتمع وإعطاء الانطباعات التحديثية، بمنحها أدوارًا أو مناصب شكلية، لا تتناسب مع إسهامها الفعلي، فالمرأة تلعب دورًا كبيرًا في حركة التنمية، وتشكل النصف المهم على الأقل من جسد المملكة، لذا فإن صدور هذا القرار مع احتفالات اليوم الوطني، له أكبر دلالة ويظهر للعالم كله كيف تنمو المملكة العربية السعودية برجالها ونسائها، وكل ما تحتاج إليه هو تفعيل هذا القرار بشكل فوري واختيار القيادات التي تمثل المرأة بمختلف الشرائح حتى يمكنها في المستقبل القريب من المشاركة في الأنشطة والبرامج كافة التي تعود بالخير على المملكة.

كما أن دخول المرأة في مجلس الشورى له دلالاته الوطنية الموضوعية، فالمجلس يعد من الأنظمة التي تمس حياة الناس، وظروف الحياة قد تعقدت، والقائمون على إعداد الأنظمة والتشريعات أصبحوا من الخبراء المتخصصين، كما أن المجلس يمر بطفرة واضحة لإصدار أنظمة جديدة أو لتعديل وتطوير ما هو قائم، وهذه القرارات والأنظمة كثير منها تمس الأسرة والطفولة والشباب، ومن المصلحة العامة أن تكون المرأة حاضرة ومشاركة في مدخلات هذه الأنظمة، إذ سيسهم ذلك في التنمية الشاملة للوطن وسيسهم في رؤية عميقة تخصصية فيما يعرض على المجلس من أنظمة وتنظيمات ولوائح تتعلق بحقوق المرأة والأسرة والطفل والميراث وحقوق المطلقات ونحو ذلك.

أما فيما يتعلق بمن يصف القرار بأنه «خطوة صغيرة»، ويتساءل حول: «لماذا لا تقود النساء السيارة؟» فيمكن القول إن هناك قضية أهم فاتت أصحاب هذا الرأي، وهي أن القرارات التي أعلنها الملك «عبدالله»، كانت فتوى دينية مدعومة بقرار سياسي، وهنا الفرق. ومن يقرأ تاريخ حقوق المرأة في العالمين: العربي والإسلامي يجد أن دولاً كثيرة عرفت تجارب ديمقراطية في وقت مبكر، لكنها ظلت تتجاهل حقوق المرأة. واليوم تغير الوضع؛ فالسعودية بموقعها الديني المعروف في العالم الإسلامي قالت نعم لهذه الحقوق، واتخذت القرار استنادًا إلى فتوى من هيئة كبار العلماء، ولهذا فإن هذه الخطوة خدمت الدور الذي يجب أن تحتله المرأة العربية مستقبلاً، فالقرار لم يختصر المسافة لوصول المرأة إلى لعب دور قيادي في بلادها فحسب، وهو قطع الجدل الذي يثار حول هذه المشاركة، ولاسيما أن تردد دول ومجتمعات عربية وإسلامية في إشراك المرأة كان له بعد ديني، وعلى مدى عقود تدخّل هذا السبب في حرمانها من هذه الحقوق، وجعل مشاركتها محكومة بسقف لا تتجاوزه، وحين تأتي السعودية بمكانتها الدينية وتتخذ هذه الخطوة التاريخية استنادًا إلى رأي علماء الدين، فإنها بذلك تفتح أبواب هذه المشاركة على نحو غير مسبوق، وتعطي دعمًا لحقوق المرأة في الثقافة العربية – الإسلامية، ما سيسهم في تغيير نظرة المجتمعات، ويفتح للمرأة آفاقًا جديدة، وهو ما يعني أن التأثير سيمتد إلى خارج نطاق حدود المملكة إلى غيرها من الدول الإسلامية الأخرى، وبالتالي فالسعودية هي المؤثر وليست المتأثر.

وتأسيسًا على ما سبق، فإن قرار الملك «عبدالله بن عبدالعزيز» السماح بمشاركة المرأة في عضوية مجلس الشورى إنما يعبر عن اقتناع القيادة السعودية بأهمية الإصلاح والتطوير السياسيين باعتبارهما مدخلا مهما لتعزيز الثقة بين الحكومة والشعب وتدعيم قوة المملكة في التعاطي مع التحديات التي تواجهها خارجيا وداخليا.

كما أنه يعبر أيضًا عن طبيعة التحولات الاجتماعية العديدة التي تشهدها المملكة، مثل تزايد نسبة التعليم الجامعي وما فوق الجامعي، ونمو الوعي الثقافي والسياسي لدى قطاعات واسعة من المجتمع السعودي، وانتشار وسائل الإعلام وتداعيات ظاهرة العولمة التي ترتب عليها تزايد احتكاك المواطنين السعوديين بالعديد من المجتمعات الأجنبية، وهو ما انعكس في مستوى الجدال حول هذه القضية بين أوساط النخبة السياسية والحقوقية داخل السعودية، ومدى النضج الذي وصل إليه.

وخلاصة القول: رغم أن قرار الملك مشاركة المرأة في عضوية مجلس الشورى وانتخابات المجلس البلدي يمثل مقارنة بمجتمعات أخرى – من وجهة نظر البعض – أقل درجات الممارسة الديمقراطية، فإنه من المنتظر أن تبلور هذه الخطوة رؤية عملية لخطوات أخرى هي في الأساس مطروحة في التفكير السياسي السعودي، ومن المتوقع في التجربة الانتخابية السعودية أن تصقل الفهم الديمقراطي للممارسة السياسية في إطار الأسس الوطنية لرفع سقف هامش الممارسة السياسية في المستقبل من خلال إشاعة ثقافة الانتخابات في المجتمع سواء من حيث التعبئة السياسية أو التثقيف السياسي، وتوسيع قاعدة المشاركة في صنع القرار التي تعتبر أهم مطالب التحديث السياسي، وتدعيم الوحدة الوطنية عن طريق جمع مطالب المواطنين بمختلف انتماءاتهم المذهبية وخلفياتهم الاجتماعية في مطلب واحد بما يترتب عليه توحيد التوجه السياسي وتقوية الانتماء الوطني.